

محاضرة : التضخم

تمهيد

يحتل التضخم مكانا بارزا في الدراسات الاقتصادية وذلك لكونه حالة مرضية تشكو منها معظم الاقتصاديات، وهذه الظاهرة ليست محلية فقط بل باتت مشكلة عالمية. وهذا ما جعل الحكومات المختلفة تهتم بإثارة وتجنب مخاطره على النشاط الاقتصادي والاجتماعي، عن طريق رسم السياسات المالية والنقدية. وتتضارب السياسات المفسرة لهذه الظاهرة نظرا لاختلاف الفلسفات الاقتصادية التي تستند إليها هذه النظريات.

1- تعريف التضخم: للتضخم تعريفات متعددة حسب المدارس الاقتصادية، ويعود السبب في هذا الاختلاف إلى أن نظرية التضخم مرت بتطورات تبعا لتطور الفكر الاقتصادي. وعليه، سنحاول تقديم تعريف التضخم باعتباره ظاهرة نقدية أو ظاهرة سعرية.

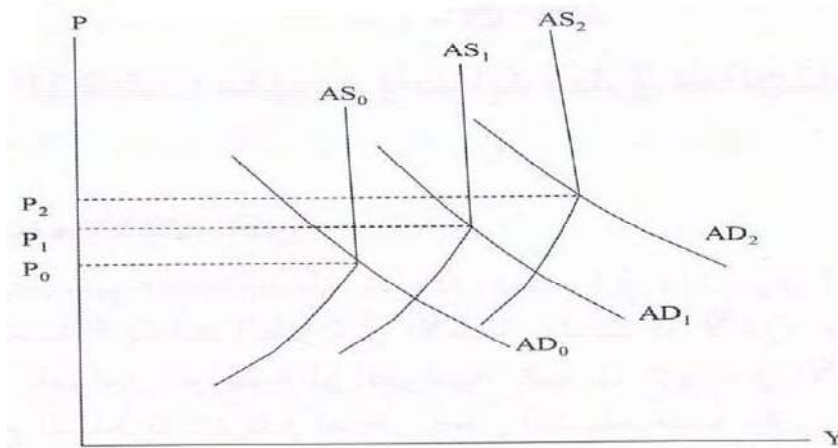
أ- التضخم ظاهرة نقدية: يعرف التضخم وفق هذا الاتجاه بأنه "تلك الزيادة في النقود التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، سواء ظهرت تلك الزيادة في عرض النقود، أو في الإصدار النقدي، أو في التوسع في الائتمان، أو من خلال الطلب على النقود".

ب- التضخم ظاهرة سعرية: وفق هذه المقاربة فإن التضخم هو "الارتفاع الملموس والمستمر في الأسعار عبر الزمن، وهذا يعني أن التضخم يجب أن يكون ارتفاع الأسعار فيه واضحا ومستمرا، حيث أن الارتفاع الطفيف والمؤقت في الأسعار لا يعتبر تضخما".

2- أسباب حدوث التضخم: هناك نظريتان رئيسيتان تفسران حدوث التضخم وهما: التضخم بجذب الطلب والتضخم بدفع النفقة.

أ- التضخم بجذب الطلب: في ظل هذه النظرية فإن الطلب الكلي يؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار، ويحدث التضخم عندما يزيد الطلب الكلي بسرعة أكبر من العرض الكلي، وبما أن العرض الكلي مقيد بعوامل الإنتاج مثل معدلات التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي، فإن زيادة الطلب الكلي قد تسبب في الزيادة في المستوى العام للأسعار، ويوضح الشكل التالي كيف إن الزيادات المتتالية في الطلب الكلي (AD) ترفع سعر التوازن إلى أعلى لتعبر عن ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

الشكل رقم 1: أثر زيادة الطلب الكلي على الاسعار - التضخم بسبب الطلب



هناك أسباب عديدة تقف وراء الطلب الكلي منها: تزايد العرض الكلي للنقود؛ ارتفاع معدل الإنفاق الحكومي،

التخفيضات الضريبية المتعاقبة.

ب- **التضخم بدفع النفقة:** وطبقا لهذه النظرية يحدث التضخم نتيجة ضغوط النقابات العمالية لزيادة الأجور النقدية بسرعة أكبر من الزيادة التي تحدث في الأحوال العادية، ويسمى عندها بالتضخم الناشئ عن ارتفاع الأجور، كما ينشأ عن الممارسات الاحتكارية للمديرين الذين يرفعون الأسعار حتى في غياب الزيادات في الطلب أو ارتفاع التكاليف، ويطلق عليه اسم التضخم الناشئ عن زيادة الأرباح.

إن نجاح نقابات العمال في فرض زيادة الأجور بمعدل يزيد عن الزيادة التي تقرها قوى السوق، بما يمهّد لزيادة متوسط الأجور النقدية في الإقتصاد القومي، فإن النتيجة ستكون زيادة في المستوى العام للأسعار، ومع انخفاض العرض الكلي فإن العمالة والناتج ينخفضان.

3- **أنواع التضخم:** يمكن أن نميز بين أنواع مختلفة من التضخم هي:

أ- **التضخم الأصيل أو الصريح أو الصحيح:** ويحدث عندما لا تقابل الزيادة في الطلب الكلي زيادة الإنتاج مما ينعكس في صورة زيادة في الأسعار.

ب- **التضخم الزاحف:** ويتصف هذا النوع من التضخم بارتفاع بطيء في الأسعار حتى في الحالات التي تكون فيها زيادة معتدلة في الطلب، أي أن لا تكون هناك زيادات حادة في مستويات الأسعار.

ج- التضخم المكبوت: وهو يمثل الحالة التي تمنع الزيادة في الأسعار من الارتفاع نتيجة لوجود العوائق والضوابط التي تحد من ارتفاع الأسعار نتيجة الرقابة على الأسعار بسبب التدخل الحكومي وإتباع سياسات التقنين ونظام البطاقات للحد من الإنفاق على السلع والخدمات بغية السيطرة على الأسعار، وتحدد الإشارة إلى أن القيود التي تفرض للحد من ارتفاع الأسعار لا تعني عدم وجود ضغوط تضخمية بل أنها تؤجل أن تؤدي دورها في ارتفاع الأسعار.

د- التضخم المفرط: وهو الحالة التي ترتفع فيها الأسعار بمعدلات مرتفعة جدا وتزداد معه سرعة تداول النقود وتفقد النقود إحدى أهم وظائفها، إلا وهي كمستودع للقيمة، ويؤدي هذا النوع من التضخم إلى فقدان ثقة الجمهور بالعملة الوطنية بحيث يسعون للتخلص منها ويفضلون حيازة السلع والموجودات الثابتة أي أن الأفراد يرفضون الاحتفاظ بالنقود، ويحدث هذا النوع من التضخم خلال الأزمات والحروب والكوارث وهو ما حدث في ألمانيا ما بين عامي 1921 و 1923 وفي رومانيا وروسيا والصين بعد الحرب العالمية الثانية.

4-آثار التضخم: إن ارتفاع الأسعار بشكل مستمر في ظل صعوبة السيطرة عليه يحدث أثارا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ويمكن أن نوجز هذه الآثار بما يأتي:

أ-أثر التضخم على إعادة توزيع الدخل: إن التضخم كما أوضحنا هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار بمعنى انخفاض القوة الشرائية للأفراد الذين لم تتغير دخولهم النقدية، أو أنها تغيرت بمعدلات أقل من معدل زيادة الأسعار، إن أول الفئات المتضررة من ذلك هم أصحاب الدخل الثابت (الموظفون، المتقاعدون...) (لأن دخولهم ترتبط بعقود قانونية ليس من السهل تغييرها عند تغير الأسعار، ويزداد تضرر هذه الفئات كلما كان ارتفاع الأسعار أعلى، لذا يرى الاقتصاديون إن ذوي الدخل المحدود هي الفئات التي تكون أشد تضررا في حالة التضخم من الفئات ذات الدخل المرتفع لأن دخولهم تتسم بالمرونة عند ارتفاع الأسعار لأنهم سيحصلون على دخول أعلى من جراء زيادة أسعار منتجاتهم أو خدماتهم، وهي دخول تفوق الزيادة المستمرة في الأسعار، بمعنى أنه يحصل إعادة توزيع للدخل من ذوي الدخل المحدود إلى ذوي الدخل المرتفع، إذ إن تغير الدخل لأفراد المجتمع بالنسبة نفسها لا يحدث أي مشكلة لأن حصة كل فئة ستبقى بدون تغير.

ب-أثر التضخم على الاستهلاك: يخصص جزء من الدخل القومي للاستهلاك والادخار، وفي أوقات التضخم يحدث اختلال للعلاقة بين الاستهلاك والادخار، فارتفاع المستوى العام للأسعار يعني انخفاض القوة الشرائية أو الدخل الحقيقي، لذا يلجأ الأفراد إلى تقليص مدخراتهم للمحافظة على استهلاكهم السابق، كما يفقد النقود وظيفتها مخزن للقيمة، إذ يلجأ الأفراد للتخلص من مدخراتهم وتحويلها إلى أصول مادية، ونتيجة لذلك ينعدم الحافز للادخار ويزداد الاستهلاك.

ج- أثر التضخم على ميزان المدفوعات: إن ارتفاع أسعار السلع المحلية في أوقات التضخم يجعلها أعلى من مثيلاتها في الدول الأخرى مما يفقدها التنافسية ويقلل الصادرات منها وهذا يفقد البلد موردا مهما من إيرادات الدولة، وبالمقابل يجعل الأسعار الأجنبية أدنى من أسعار السلع المحلية مما يؤدي إلى زيادة الاستيراد واستنزاف قدر من موارد الدولة.

د- أثر التضخم على الاستثمار: يؤدي الارتفاع المستمر في الأسعار إلى شيوع حالة اللايقين في اتخاذ قرارات الاستثمار، إذ يجد المستثمرين صعوبة في تقدير تكاليف الإنتاج في المستقبل وتقدير الأسعار المستقبلية لذا فإنهم سوف يلجئون إلى المشروعات التي تمتاز بمدة استرداد قصيرة ويعزفون عن الاستثمار في المشروعات الإنتاجية الضخمة أو أنهم يستثمرون في أسواق المال المضاربة بمعنى الاستثمار في النشاط غير المنتج وهو ما يخلف آثارا ضارة على الاقتصاد.

هـ- الآثار الاجتماعية للتضخم: لا تقتصر آثار التضخم على الجانب الاقتصادي فحسب، بل يحدث آثارا اجتماعية غير مرغوبة، فهو يولد حالة من عدم الرضا لدى الجمهور لاختلال العلاقة بين الأجور والأسعار، كما إن التضخم يعد أحد مصادر القلق والاضطراب الاجتماعي والسياسي بسبب التفاوت الذي يخلقه في توزيع الثروة، مولدا تزايدا في النزاعات بين العمال وأرباب العمل وانتشارا للفساد والرشوة وانخفاض كفاءة أداء العاملين.

5- طرق معالجة التضخم: يتطلب إتباع الإجراءات الخاصة للحد من التضخم تحديد أسبابه، ثم الانطلاق لوضع السياسة الكفيلة بمعالجته عبر السياستين المالية والنقدية، ويمكن تلخيص إجراءات السياستين بما يأتي:

أ- إجراءات السياسة المالية لعلاج التضخم: هناك أداتان أساسيتان من أدوات السياسة المالية يمكن أن تستخدمان للحد من التضخم هما الإنفاق الحكومي والضرائب، ففي أوقات التضخم ينبغي تقييد الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب بحيث يؤديان إلى تخفيض الطلب الكلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري بشكل يؤدي إلى تخفيض الأسعار

ب- إجراءات السياسة النقدية لعلاج التضخم: يمكن استخدام أدوات السياسة النقدية لعلاج التضخم، وتتلخص تلك الأدوات بـ:

- تخفيض عرض النقد ويترتب على ذلك ارتفاع في أسعار الفائدة وبالتالي انخفاض الطلب الكلي.
- تستخدم سياسة سعر الخصم بين البنك المركزي والبنوك التجارية، إذ تعمل على رفعه وبالتالي تخفيض الائتمان الممنوح للبنوك التجارية، وبالتالي تخفيض عرض النقد ورفع سعر الفائدة وبالتالي تخفيض الأسعار.
- يمكن أن يستخدم الاحتياطي القانوني من خلال رفع نسبته، وبالتالي يؤثر على سيولة البنوك التجارية وتخفيض قدرتها على منح الائتمان.

- وأخيراً استخدام عمليات السوق المفتوحة إذ يدخل البنك المركزي كبائع ومشترى للأسهم والسندات بشكل يؤثر على السيولة وبالتالي تخفيض عرض النقد، مما يؤدي إلى زيادة سعر الفائدة وبالتالي تخفيض الطلب الكلي مما يؤدي إلى الحد من ارتفاع الأسعار أو إلى تخفيضها.

إن استخدام أدوات السياستين المالية والنقدية يجب أن لا يكون بشكل متعارض لأنه يحدث نتائج سلبية على النشاط الاقتصادي على سبيل المثال، ففي أوقات التضخم يتطلب من السياسة المالية أن تعمل على تخفيض الإنفاق الحكومي، بالمقابل أن تكون السياسة النقدية سياسة تقشفية بمعنى أن تعمل على تخفيض عرض النقد مثلاً، فإذا عملت عكس ذلك فإن الأهداف بين السياستين ستكون متضاربة، وتؤدي بالاقتصاد إلى الشلل، لذا يجب أن يكون هناك تنسيق في عمل السياستين.